اختلالات برمجة الخرائط المدرسية السنوية

ليلى المرجاني- مركز التوجيه والتخطيط التربوي- 7 يوليوز 2023

أصبحت برمجة مراحل الخريطة المدرسية لا تخضع لأدنى منطق ولأدنى شرط متعارف عليه منذ سنوات. لم يعد يحترم توقيتها المفترض وخاصة مرحلتي الخريطة النظرية والتوقعية، وتبعتهما هذه السنة المرحلة الأخيرة التي تقنن بشكل دقيق للدخول المدرسي المقبل وهي مرحلة الخريطة المدرسية المعدلة. علما أن توقيت كل مرحلة يرتبط بالهدف منها. وكل مرحلة تتطلب مجهودا تدبيريا وتنسيقيا واستقصائيا ميدانيا مختلفا قبل أن يكون تقنيا فقط أمام الحواسيب وداخل مكاتب مصالح التخطيط التربوي. وإلا تنتفي مهمة الخرائط المدرسية الأساسية كآلية للمساعدة على اتخاذ القرار وكموجه أساسي لكل العناصر الضامنة لدخول مدرسي ناجح.

فمنذ أصبح تحديد الحاجيات من الأساتذة يتم في شهر أكتوبر عبر خريطة نظرية بكل ما يعنيه في القاموس مفهوم التنظير البعيد عن الواقع (وهو المعنى الذي لم يقصده يوما من سموها كذلك بل قصدوا به نموذجا موحدا على الصعيد الوطني بتوحيد المعايير لضمان توزيع عادل للحاجيات بين كل المديريات)، أصبحت التوقعات من الحاجيات تبتعد عن الواقع لأنها مبنية على معطيات تشخيصية غير مضبوطة أو ناقصة وتضرب في العمق أحد ركائز الميكرو تخطيط. إذ منذ اعتماد مباراة توظيف الأساتذة جهويا في نونبر أو دجنبر سنويا وتقليص مدة تكوينهم في أربع او خمس شهور بمراكز التكوين (رغم كل ما يقال عن خمس سنوات موزعة بين هنا وهناك وهنالك)، أصبحت الخريطة النظرية تمثيلية يعاد تكرارها مرات متعددة بشكل فج وكل مرة تحاول تقويم اعوجاج توقعات أعداد الحاجيات من الأساتذة .. وكل ملم بمجال التخطيط التربوي بالمغرب يعلم أن التوقعات في أكتوبر مجانبة للصواب حتما على صعيد القطاعات المدرسية أساسا لخضوع هذه الأخيرة طيلة فترة الدخول المدرسي لعدة عوامل مؤثرة لا مجال لتفصيلها الان فأهل الميدان أدرى بها. فيختل ميزان التوقعات التربوية لأنها تتم قبل ضبط عملية التشخيص التي يرتكز عليها كل تخطيط يحترم نفسه... والتشخيص في المنظومة التعليمية بالمغرب يتم عبر عملية أساسية كما نعلم جميعا وهي الإحصاء المدرسي الرسمي بعد استقرار المؤسسات وإنهاء جميع عمليات الدخول المدرسي وإرساءها.. ومن يقول أن منظومة "مسار" كافية لذلك فليشرح لنا كيف يتم ضبط وتدقيق المعطيات الممسوكة عبرها ومتى يتم ذلك ومن المسؤول عن ذلك، وهل توفر جميع المعطيات اللازمة كمدخلات لإعداد كافة التوقعات التربوية وبناء السيناريوهات والمفاضلة بينها وتقديمها للمسؤولين بكل وثوقية لمساعدتهم على اتخاذ القرارات المناسبة للموسم المقبل. كل هذا علما أنه لا زالت بعض مكاتب الخريطة المدرسية الإقليمية لا تملك حسابا لولوج منظومة مسار فبالأحرى التأكد من صحة المعطيات ووثوقيتها في انتظار إنهاء عمليات الإحصاء المدرسي الرسمي.... وإلا فلماذا يتم إعادة إعداد الخريطة المدرسية النظرية عدة مرات طيلة السنة بحجة تدقيق الحاجيات التربوية المختلفة؟

كل ما سبق لاحظناه وتحدثنا عنه كلما سنحت الفرصة رسميا أو على هذا الحائط خلال السنوات السابقة. ولكن خلال هذه السنة ازداد الأمر سوءا إذ تمت دعوة أطر التخطيط مؤخرا إلى إعداد الخرائط المدرسية في مراحلها الثلاث في ظرف شهر واحد تقريبا وبشكل متواتر وكأنما هي لعبة puzzle يطلب من أطفال تركيبها ثم جمعها وإعادة تركيبها مرة بعد أخرى وكل مرة في وقت أسرع من المرة السابقة ..... إذ لا يتم لا احترام توفر المدخلات المطلوبة لكل مرحلة ولا توفير شروط تحقيق الهدف من كل مرحلة ولا حتى التأكد من دقة المخرجات أو التشاور بشأنها والتنسيق مع الأطراف الأخرى لبحث سبل أجرأتها ومدى إمكانية ذلك. حيث أنه من المفترض أن ترتكز عليها قرارات عدة تضمن أفضل ما يمكن لتوفير دخول مدرسي مقبول أو على الأقل بأقل عدد ممكن من المشاكل والنواقص والاكراهات. وهذا العبث لمسناه في برمجة الخريطة التوقعية خلال الأيام القليلة الماضية....ثم حاليا يتم التمادي في هذا العبث ودفع أطر التخطيط لإعداد الخرائط المعدلة في وقت قياسي وبشكل حصري خلال فترة نهاية الأسبوع من 7 إلى 9 يوليوز (هذا إذا فتح برنام الخريطة المدرسية في يوم 7 يوليوز الذي تشير له المراسلة الوزارية إذ عودتنا الوزارة على عدم احترام تاريخ فتح البرانم الذي تنص عليه مراسلاتها..... وقصة فتح وإغلاق البرانم مركزيا قصة أخرى تضرب مبدأ الجهوية في مقتل). وكل هذه المجهودات التي سيتم بذلها داخل عطلة نهاية الأسبوع (دون أي تعويض معنوي أو مادي) حتى قبل توفر جميع نتائج نهاية السنة وقبل تدقيق نتائج مسكها... بل وحتى دون توفر الحصيص من الأساتذة محليا في بعض الجهات حسب ما وصلني (وهو معطى كان يجب توفيره في مرحلة الخريطة التوقعية وإلا فلا فائدة منها) سيتم استعمال مخرجاتها بشكل متسرع ومؤقت في آن واحد لأغراض لا يتم الإفصاح عنها وكأن أطر التخطيط عبارة عن بيادق ينفذون الأوامر. بينما هم كأهل الميدان أدرى بالأسباب والإكراهات ومكامن الضعف والاختلالات. وأتوقع أن يتم إعادة هذه العملية أو المرحلة مرة أخرى كسابقاتها بحجة التدقيق وكأنما كان يتوقع العكس وأن تهمة عدم التدقيق مرتبطة بنجاعة العاملين إقليميا بالتخطيط التربوي وليست نتيجة حتمية لسوء البرمجة التي تشوب كل هذه المراحل دون حسيب أو رقيب أو حتى أدنى إفصاح خجول عن أسباب هذا البرمجة المتكررة لنفس العمليات. مما يجعل المنظومة تتخبط منذ سنوات أمام غياب شروط الحكامة والعقلانية والنجاعة الذي أصبح يشوب مجال التخطيط التربوي.

أصبحنا نتساءل حقا لم تقوم مصالح التخطيط الإقليمية بكل المجهودات السنمارية (نسبة لسنمار وكلنا نعرف جزاءه الوخيم بعد إبداعاته للاستجابة لرغبات سيده) خصوصا أنها تعلم مسبقا أن العديد من المخرجات المتوقعة داخل برنام يقزم دور المخططين في إنجاز عمليات تقنية متسارعة في طرف يومين أو ثلاثة، لم تعد تعتمد دقة التشخيص ولا منطق السيناريوهات والبدائل والمفاضلة بينها ولا التشاور بشأنها مع اللجان الإقليمية كما كان معمولا به لتحميل كل الفاعلين داخل وخارج المديرية مسؤولياتهم في إنجاح الدخول المقبل، بل ستكون بعيدة عن الواقع وتحتاج هي أيضا إلى تعديل في الأيام المقبلة.... كل هذا فقط للاستجابة لبعض المسؤولين المركزيين الذين إما يتحكمون فيما لا يفهمون أبعاده أو يتحملون مسؤوليات

قرارات فوق طاقتهم أو يكتفون بتنفيذ الأوامر فقط لنيل الرضا .... كل الدوافع تتسبب في أنهم يأكلون الشوك بأفواه العاملين بالمديريات لتحميل التخطيط والخريطة المدرسية أساسا ما لا يمكن أن تتحمله من قرارات ارتجالية. وآخرها القرار المتأخر بتوسيع تدريس اللغة الإنجليزية بالإعدادي (هو قرار جيد ولكنه أتى في فترة متأخرة من السنة الدراسية) وما يتطلبه من توفير أساتذة إضافيين لهذه المادة للموسم المقبل في مرحلة لم يعد ذلك ممكنا خصوصا أنها مادة تعرف خصاصا في السلك التأهيلي. ومع ذلك أصرت الوزارة على برمجة عملية إعداد الخريطة النظرية مرة ثالثة أو رابعة أياما معدودة فقط قبل صدور نتائج نهاية السنة وكأنما ستقوم بتوظيف أساتذة جدد للغة الإنجليزية في هذه المرحلة المتأخرة من السنة ليقوموا بالتدريس بعد شهرين أو ثلاثة أشهر. ثم أتبعتها بالخريطة التوقعية والآن بالخريطة المعدلة. ولعل برمجة الخريطة المعدلة في نهاية الأسبوع هاته مع التنصيص على إغلاق موقع الخريطة المدرسية يوم الاثنين 10يوليوز مرتبط هو أيضا بما جاء في المذكرة المنظمة لمؤسسات الريادة (تعددت المسميات بشأن هذا النوع من المؤسسات منذ ميثاق التربية والتكوين والإصلاحات التي تتالت بعده والمضمون في العمق واحد) وما تنص عليه من حسم في الصيغ التربوية لهذه المؤسسات وما يتبعها من تدابير وعمليات وتوفير تجهيزات وتكليف أساتذة وذلك قبل نهاية السنة الجارية. وهكذا ستصبح لدينا نوعان من المؤسسات تسيران بسرعتين مختلفتين. ويؤكد ذلك أيضا مقرر السنة المدرسية المقبلة الذي يجعل توقيت الدخول المدرسي مختلفا بين مؤسسات الريادة والمؤسسات الأخرى. وكأنما نحن في حاجة إلى مظهر آخر من مظاهر عدم تكافؤ الفرص في منظومتنا التربوية.

كيفما كان الأمر، فبالإضافة إلى التأخر الذي أصبحت تعرفه المنظومة في شأن وضع تصور متكامل للتوجهات والمستجدات المقررة للموسم المقبل بشكل مسبق يسمح باعتماده في الوقت المناسب، فقد أصبحت أيضا تكرس لمعضلة عدم التنسيق والتواصل بين مكوناتها. إن كان عدم التنسيق توجه عام فتلك طامة أما أن يكون عدم التنسيق غير مقصود بل ينم عن جهل بمدى ترابط القرارات المتخذة من مديرية مركزية لأخرى ومدى تأثير وتأثر كل مكون في الهيكلة الوزارية بقرارات ومستجدات الآخر بسبب تقوقع كل مديرية على نفسها، فتلك طامة أكبر.

تحمل كل هذا العبث سيجعلنا مرة أخرى نقرأ بعد حين في تقارير مؤسسات وطنية أن التخطيط التربوي تشوبه اختلالات كبيرة، وأن نقرأ في ردود المسؤولين المركزيين المكتوبة في تقارير جوابية سرا أو المعلنة في الكواليس جهرا أن العاملين بمجال التخطيط بالمديريات هم السبب لضعف تكوينهم أو لعدم نجاعتهم المهنية..... رغم أن الجميع يعلم أنه "من الخيمة خرج مايل" كما قال أجدادنا..... ومازال "غادي يبقى يخرج مايل ومهزوز وتالف " طالما ما زلنا نقبل بكل هذا العبث ونتحمل نتائجه بكل أريحية أو حتى بدونها. فالخاسر الأول والأخير هو التلميذ الذي ستتقاذفه أمواج القرارات والتغييرات وتغييرات التغييرات التي تزداد حدتها من دخول مدرسي لآخر.